



التقرير الختامي

لإجتماع لجنة شؤون عمل المرأة العربية الدورة الخامسة والعشرون

(زووم، 20 مايو/ آيار 2026)

تقديم

بدعوة من معالي السيد/ فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية، واستجابة لما تمر به المنطقة العربية من مرحلة دقيقة نتيجة تداعيات الحرب الإقليمية الراهنة، عقدت لجنة شؤون عمل المرأة العربية دورتها الخامس والعشرون، يوم الأربعاء الموافق 20 مايو/ أيار 2026، عبر تطبيق زووم، وذلك بحضور كل من:-

• عن فريق الحكومات:

- السيدة/ ملاك عطاري - دولة فلسطين
- الدكتورة/ نوره غانم الهاجري - دولة قطر
- السيدة / عواطف عبدالله أبودربالة - دولة ليبيا
- السيدة / خديجة الطويل - المملكة المغربية

• عن فريق أصحاب الأعمال:

- السيدة / عائشة محمد الجاسم - دولة الإمارات العربية المتحدة
- السيدة / ابتسام بنت فهد السعيد - المملكة العربية السعودية
- الدكتورة / ريهام عادل - جمهورية مصر العربية

• عن فريق العمال:

- السيدة / رولا عز - دولة فلسطين
- الدكتورة / سناء العصفور - دولة الكويت

• عضوات من اختيار المدير العام:

- الدكتورة / منار محمود ممدوح - المملكة الأردنية الهاشمية
- الدكتورة / حصة الخيال - دولة الإمارات العربية المتحدة
- السيدة / آمال شبيرة - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- السيدة / باتريسيا جوزي هاشم - الجمهورية اللبنانية
- النائبة / سولاف درويش - جمهورية مصر العربية

بدأ اجتماع اللجنة في تمام الساعة 11:00 صباحاً بكلمة افتتاحية لمعالي الأستاذ / فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، ألقها نيابة عن الأستاذ / إسلام سناء، مدير إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل بالمنظمة، أشار فيها عن أهمية انعقاد هذه الدورة، والذي يأتي في وضع إقليمي بالغ الدقة والتعقيد، تشهده منطقتنا العربية في ظل أزمات وحروب ونزاعات ألفت بظلالها الثقيلة على مجتمعاتنا واقتصاداتنا وأسواق العمل في عدد من دولنا العربية. مؤكداً أن انعقاده في هذا اليوم يحمل وعياً عميقاً بأهمية الدور الذي تضطلع به المرأة العاملة في أوقات الأزمات، باعتبارها قوة أساسية في حماية النسيج الاجتماعي، وتعزيز الصمود الأسري، وترسيخ قيم التماسك والسلم المجتمعي.

وتوقف في كلمته، عند الحرب الإقليمية الدائرة في محيط منطقتنا العربية وما تسببه من اضطرابات اقتصادية واجتماعية عميقة، أدت إلى ارتفاع حدة الضغوط المعيشية، وتعطل سلاسل الإمداد، وتراجع الاستثمارات، وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، فضلاً عن تأثير البنية التحتية والخدمات اللوجستية في عدد من دولنا العربية المتأثرة بالوضع الإقليمي الراهن، موضحاً أن هذه التداعيات انعكست بصورة مباشرة على أوضاع العمل والإنتاج ومستويات الحماية الاجتماعية، وامتد أثرها إلى مختلف فئات المجتمع، وفي مقدمتها المرأة العربية التي تتحمل عبئاً مضاعفاً في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للحروب، بدءاً من التهجير والنزوح وفقدان مصادر الدخل، مروراً بارتفاع معدلات البطالة واتساع دائرة الفقر والهشاشة الاقتصادية، وصولاً إلى الضغوط المتزايدة المرتبطة بأعباء الرعاية الأسرية، في ظل تأثير الخدمات الصحية والتعليمية وتراجع فرص المشاركة الاقتصادية والعمل اللائق. كما تواجه المرأة تحديات متنامية تتعلق بتهديد مكتسبات المساواة التي تحققت بشق الأنفس.

مشيداً في كلمته بالدور الفاعل التي تقوم به المرأة العربية رغم هذه الظروف القاسية، معرب عن قدرتها الاستثنائية على الصمود والتكيف وتحمل المسؤولية، باعتبارها الركيزة الأساسية لاستقرار الأسرة العربية، والحاضنة الأولى لقيم التضامن والتكافل المجتمعي. موضحاً تحملهن مسؤوليات مضاعفة في رعاية الأطفال وكبار السن وإدارة شؤون الأسرة في ظروف شديدة الصعوبة، كما ثمن معاليه مساهمتهن الفاعلة في المبادرات الإنسانية والمجتمعية، وحملات الإغاثة والدعم النفسي، والاجتماعي ومساندة النازحين والمتضررين في مختلف ساحات الأزمات.

كما أكد معاليه أن منظمة العمل العربية تضع قضايا المرأة العربية ضمن أولويات عملها، انطلاقاً من مسؤوليتها القومية والتنموية، مشدداً على أن إدماج المرأة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية وخطط الاستجابة للأزمات يمثل ضرورة استراتيجية لتعزيز استقرار المجتمعات العربية وقدرتها على مواجهة التحديات المتلاحقة.

وتوجه "المدير العام" من خلال كلمته بتحية تقدير للمرأة العاملة الفلسطينية مشيراً إلى أنها تقدم نموذجاً خالداً في الصبر والثبات والدفاع عن الكرامة الإنسانية رغم ما تعانيه من فقد ونزوح وحصار واستهداف يومي. كما حيا النساء العاملات في الدول العربية المتأثرة بالنزاعات، تقديراً لما تبديه من قوة وصبر وإصرار على حماية مجتمعاتها في أصعب الظروف.

و في ختام كلمته دعا معالي المدير العام إلى تكاتف الجهود العربية لبناء سياسات أكثر عدالة وإنصافاً للمرأة العربية، وتعزيز حضورها في مسارات التنمية وصنع القرار وبناء السلام، معرباً عن ثقته بأن تخرج الدورة الخامسة والعشرون للجنة شؤون عمل المرأة العربية برؤى وتوصيات تسهم في دعم المرأة العربية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الراهنة.

من جهتها، اشادت الدكتورة سناء العصفور الأمينة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية – رئيس لجنة المرأة بالاتحاد العام لعمال الكويت، بالدعم المتواصل الذي تقدمه منظمة العمل العربية لقضايا المرأة العربية، معربةً عن خالص الشكر والتقدير لمعالي السيد فايز علي المطيري، المدير العام للمنظمة، ولعضوات لجنة شؤون عمل المرأة العربية ممثلات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، تقديراً لجهودهن الفاعلة ومشاركتهن المستمرة في دعم أعمال اللجنة.

وأكدت أن الحرب الدائرة حالياً على المستويات العسكرية والاقتصادية والنفسية، والتي تقترب من شهرها الثالث، فرضت تحديات متسارعة على واقع المرأة العربية، الأمر الذي استوجب عقد الاجتماع لمناقشة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذه الأوضاع، وتسليط الضوء على أهمية تعزيز الأدوار المجتمعية الداعمة للمرأة، والعمل على تذليل كافة العقبات والإجراءات التي تسهم في دعمها وتمكينها خلال هذه المرحلة الدقيقة.

وأوضحت أن اللجنة كانت قد ناقشت خلال اجتماعاتها السابقة عدداً من المبادرات العربية الناجحة التي أسهمت في تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً في أوقات الاستقرار، مشيرةً إلى أن المرحلة الراهنة تتطلب توسيع دائرة النقاش حول أفضل المبادرات والممارسات العربية القابلة للتطبيق، بما يعزز من قدرة المرأة العربية على الصمود والمشاركة الفاعلة في التنمية وسوق العمل رغم التحديات الراهنة.

واختتمت الأمينة العامة للجنة، بتوجيه الشكر لعضوات اللجنة على حرصهن ومتابعتهم المستمرة لإنجاح أعمال اللجنة، مثنئة ثقة ودعم معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية لكل ما تقدمه اللجنة من رؤى ومقترحات بناءة تخدم قضايا المرأة العربية وتعزز حضورها في مختلف المجالات التنموية والاجتماعية.

هذا وقد استعرضت الأستاذة / دينا سعيد - رئيس وحدة المرأة والطفل وذوي الإعاقة، خلال الاجتماع عرضاً حول " المرأة العربية في ظل الحرب الإقليمية : التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والأدوار المجتمعية"، تناول التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على المرأة العربية بصفة عامة والعاملة بصفة خاصة نتيجة الأزمات الممتدة، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على فرص العمل، ومستويات الدخل، والاستقرار الأسري، والأمن المجتمعي، فضلاً عن ما تسببه هذه الأزمات من تغيير في أدوارهن في الحياة لمواجهة التحديات والتكيف مع الظروف المتغيرة الراهنة.

وأشار العرض إلى أن الحرب الإقليمية الراهنة، منذ اندلاعها في فبراير 2026، أسهمت في تعميق التحديات الاقتصادية في المنطقة العربية، من خلال اضطراب سلاسل التجارة والاستثمار والخدمات، بما يهدد بتآكل المكاسب المحققة في مجالات التمكين الاقتصادي والمساواة بين الجنسين.

كما تم التأكيد من خلال العرض أن المرأة العربية أثبتت خلال مختلف الأزمات قدرتها على القيام بأدوار مجتمعية وتنموية محورية، من خلال قيادة المبادرات المجتمعية، ودعم الفئات الأكثر هشاشة، والمساهمة في استقرار الأسر والأسواق المحلية، فضلاً عن دورها المتنامي في قيادة الأعمال والمشاريع الصغيرة وبرامج الدعم النفسي والاجتماعي.

كما شهدت أعمال الدورة الخامسة والعشرون للجنة شؤون عمل المرأة العربية، مداخلات وعروضاً مرئية ثرية ومتميزة من عضوات اللجنة ممثلات أطراف الإنتاج الثلاثة، حيث استعرضن عدداً من المبادرات الوطنية والاستراتيجيات والتشريعات المعمول بها في بلدانهم، والتي تهدف إلى تعزيز مكانة المرأة العربية وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً، ودعم مشاركتها الفاعلة واندماجها في سوق العمل. وقد عكست هذه المداخلات والعروض تنوع التجارب وإلى المكانة التي وصلت إليها المرأة العربية، وحرص الدول العربية على تطوير سياسات أكثر شمولاً واستدامة تعزز الحماية الاجتماعية، وتدعم تكافؤ الفرص، وتسهم في تعزيز دور المرأة كشريك أساسي في التنمية والاستقرار المجتمعي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والإنسانية التي تشهدها المنطقة.

وتضمن جدول الأعمال، المصادق عليه:

البند الأول: التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المرأة العربية في ظل الحرب الإقليمية التي تشهدها المنطقة العربية

* * *

البند الثاني: سبل دعم المرأة العربية في مواجهة الأزمات، واستعراض أهم المبادرات المجتمعية والأدوار الفاعلة التي تقوم بها لمواجهة هذه التحديات

* * *

وبعد مناقشات مستفيضة لبنود جدول أعمال اللجنة وتبادل الآراء توصلت اللجنة إلى إقرار التوصيات التالية:

أنه بناء على التحديات المتصاعدة التي تواجهها المنطقة العربية نتيجة الحرب الإقليمية والأزمات الإنسانية الممتدة، تبرز الحاجة إلى تبني مقاربة شاملة ومتكاملة تعزز حماية النساء اقتصادياً واجتماعياً، وتضمن مشاركتهن الفاعلة في جهود التعافي وإعادة الإعمار وبناء السلام. وتستند هذه التوصيات إلى أهمية دمج منظور النوع الاجتماعي في السياسات العامة، وتعزيز أدوار الحكومات وأصحاب الأعمال ومنظمات العمال كشركاء رئيسيين في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

وعلى توصي اللجنة بـ :-

1. تطوير تشريعات عمل مرنة وأمنة تضمن استمرارية تشغيل النساء، وتحميهم من التمييز والفصل التعسفي، وتدعم ترتيبات العمل المرن والعمل عن بُعد للمرأة المتضررة وخاصة اثناء الأزمات.
2. توسيع برامج الشمول المالي الرقمي للنساء، وتسهيل حصولهن على الحسابات المصرفية والتمويل الأصغر والخدمات المالية في المناطق المتأثرة بالحروب والنزاعات.
3. الحفاظ على استمرارية تشغيل النساء وعدم تقليص فرصهن الوظيفية خلال فترات الأزمات، مع توفير ترتيبات عمل مرنة تتناسب مع أعباء الرعاية الأسرية.
4. الاستثمار في برامج التدريب والتأهيل المهني وإعادة بناء المهارات للنساء المتأثرات بالحروب والنزاعات، بما يعزز فرص اندماجهن الاقتصادي.

5. تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية والرقمية للنساء العاملات، ودعم المبادرات الريادية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء.
6. تقديم خدمات الدعم القانوني والتوعوي للنساء المتأثرات بالحروب والنزاعات، خاصة فيما يتعلق بحقوق العمل والحماية من الاستغلال والعنف الاقتصادي.
7. المساهمة في رصد الانتهاكات والتحديات التي تواجه النساء في سوق العمل أثناء الحروب والأزمات، والعمل مع الحكومات وأصحاب الأعمال لتطوير حلول عملية ومستدامة.
8. تنفيذ برامج توعية وتدريب حول المساواة بين الجنسين، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، وآليات الحماية في بيئات العمل الهشة.
9. التأكيد على أهمية حماية النساء في سوق العمل أثناء الأزمات، وذلك أن تتضمن خطط الاستجابة للأزمات وبرامج التعافي المبكر سياسات تشغيل مرنة تراعي أوضاع النساء واحتياجاتهن.
10. إدماج اقتصاد الرعاية ضمن خطط الاستجابة، حيث تُعد خدمات الرعاية والبنية التحتية المرتبطة بها عنصراً جوهرياً في تعزيز الصمود المجتمعي. وعليه، يجب إدماج خدمات رعاية الأطفال والحماية الاجتماعية ضمن أولويات خطط إعادة الإعمار والتعافي، وتوجيه استثمارات مستدامة نحو اقتصاد الرعاية في الدول العربية.
11. تعزيز خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المتأثرات بالحروب والنزاعات، أهمية توسيع نطاق خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للنساء والفتيات المتأثرات بالحروب والنزاعات، من خلال إنشاء مراكز متخصصة وبرامج إعادة تأهيل وتمكين اقتصادي واجتماعي، بما يسهم في تعزيز التعافي الفردي والمجتمعي وإعادة بناء الاستقرار الأسري والاجتماعي. وتضمن احتياجات النساء ذوات الإعاقة في جميع برامج الحماية الاقتصادية والاجتماعية.

* * *